الصباح AL-SABAH
الدولية
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 4493 | الأحد | 14 رجب 1444 هـ | 5 فبراير 2023 م | السنة الخامسة عشرة

حميدتي : متمسكون بالتوصل لاتفاق سياسي نهائي في الخرطوم

قاتل دبلوماسي أمريكي بالسودان : نادم وأعتذر

«وكالات» : جدد نائب رئيس مجلس السيادة السوداني، محمد حمدان دقلو، التأكيد على التزام المكون العسكري في البلاد بالتوصل لاتفاق سياسي نهائي.

وأكد دقلو (الملقب بحميدتي) في بيان مقتضب على تويتر، أمس السبت، على بذل قصارى الجهد من أجل الإسراع بخطوات الوصول لاتفاق سياسي نهائي يؤسس لسلطة مدنية تعبر عن تطلعات الشعب وتقود المرحلة الانتقالية لحين الوصول لانتخابات حرة ونزيهة.

كما جدد الالتزام «بالاتفاق الإطاري التزاماً كاملا لا لبس فيه»، واصفاً إياه بأنه يمثل نافذة أمل للشعب في هذا الوقت الحرج.

إلى ذلك، رحب بالبيان الختامي لمؤتمر جوبا لسلام السودان واستكمال السلام، الذي يمثل خطوة مهمة في طريق إكمال القضايا الخمس للمرحلة النهائية للعملية السياسية.

وأشار إلى أن المؤتمر شهد مشاركة واسعة من القوى الموقعة على الاتفاق الإطاري وحركات الكفاح المسلح، وأصحاب المصلحة من النازحين والمزارعين والرعاة والرُحّل والشباب والنساء.

كذلك أكد أنه «سيواصل الجهود لاستصحاب كل فاعل رئيس، يرغب في استقرار البلاد وأمنها، وتحولها للحكم المدني الديمقراطي، خاصة أطراف السلام ممن لم يشاركوا في الورشة».

يذكر أن المكون العسكري متمثلا بمجلس السيادة في البلاد كان توصل أوائل ديسمبر الماضي (2022) إلى «اتفاق إطاري» مع قوى الحرية والتغيير، المجلس المركزي ومجموعات متحالفة معها؛ من أجل إنهاء الأزمة السياسية المستمرة في البلاد، والعوده إلى الحكم المدني، برعاية أممية وإقليمية.

إلا أن بعض الأحزاب واللجان رفضت الانضمام لهذا الاتفاق، على الرغم من أنه نص على ترسيخ مبدأ العدالة والمحاسبة وآليات العدالة الانتقالية ووضع حد للإفلات من العقاب، كما أكد على توحيد القوى العسكرية ضمن عقيدة واحدة، وإقامة سلطة مدنية بالكامل دون مشاركة العسكر في الحكم.

من ناحية أخرى مطلع العام 2008، أقدم المواطن السوداني المتطرّف عبد الرؤوف أبو زيد محمد حمزة، على قتل الدبلوماسي الأميركي، جون غرانفيل، ومرافقه السوداني عبد الرحمن عباس في الخرطوم، ليصدر بحقه حكما بالإعدام على أساس جريمته.

وبعد سنوات طويلة من الاعتقال، أخلت السلطات السودانية في 30 يناير من العام الجاري، سبيل عبد الرؤوف، ما أثار انتقاداً أميركيا واسعا.

أمام هذه التطورات، أجرت قناة «الحدث» أول مقابلة خاصة مع السوداني عبدالرؤوف أبو زيد والمدان بقتل الدبلوماسي الأميركي جون غرانفيل ومرافقه.

وفي بداية حديثه، قدّم عبدالرؤوف اعتذاراً لوالدة وأسرة غرانفيل ومرافقه، وللشعبين الأميركي والسوداني على ما فعل.

كما أكد لعائلة الراحل أن يديه ليستا ملطختين بدماء ابنها.

وشدد على أنه بات اليوم مختلفاً، حيث تغيّرت أفكاره ومفاهيمه للحياة والدين والمعتقدات، وفق قوله.

ولفت إلى أنه انتظر تنفيذ حكم الإعدام 15 عاماً، واعتذاره اليوم جاء بعيداً عن خوفه من الحكم، بل عن قناعة راسخة.

كذلك كشف أن هناك أفرادا وليس جماعات حرضوه على الجريمة، مؤكداً قطع علاقته بهم.

وأوضح أن هناك أفكاراً متطرفة كثيرة منتشرة ضد الولايات المتحدة.

كما أعلن انفصاله عن زوجته بسبب الاختلاف بالتفكير، مشدداً على أن فترة السجن كانت كافية للنقاش والاطلاع.

بدورها، أعلنت عائلة الراحل غرانفيل عن صدمتها من قرار الإفراج، وشددت والدته على أنها شعرت بالهلع بعد سماع الأخبار.

وعن أموال التسوية، أكدت الأم في مقابلة، أن الاتفاق لم يذكر بأي حال من الأحوال أن تلك الأموال ستطلق سراح أي من هؤلاء الرجال الذين قتلوا جون.

وأضافت «ما كنت لأقبلها قط لو تضمن هذا».

جاء اعتراض العائلة بعدما استنكرت وزارة الخارجية قرار الإفراج، وأعلنت إرسالها مسؤولا رفيعا لزيارة السودان خلال الأسبوع المقبل، لاستجلاء الملابسات التي دفعت وصاحبت قرار الحكومة السودانية لإطلاق المدان.

كما شددت على أن عبد الرؤوف لا يزال إرهابياً عالمياً مصنفا بشكل خاص، كاشفة عن شعورها بقلق بالغ من عدم الشفافية في الإجراءات القانونية التي أسفرت عن الإفراج عن الشخص الوحيد المتبقي في الحبس، وفق تعبيرها.

كذلك قال الناطق الرسمي باسم الوزارة نيد برايس في تصريحات صحافية، إن مساعد وكيل وزير الخارجية الأميركي بيتر لورد، سيتوجه إلى الخرطوم الأسبوع المقبل لبحث ملف إفراج السلطات السودانية عن عبد الرؤوف أبو زيد المدان بالإعدام في حادثة قتل جون مايكل غرانفيل ومرافقه السوداني عبد الرحمن عباس.

في ذات الوقت، أكد السفير الأميركي لدى الخرطوم جون غودفري، أنه يجري مشاورات على أعلى مستوى مع السلطات السودانية تتعلق بقرار الخرطوم.

يشار إلى أن الولايات المتحدة كانت دعت الحكومة السودانية إلى استخدام جميع الوسائل القانونية المتاحة للتراجع عن القرار.

كما وصفت وزارة الخاجية التأكيد على وجود موافقة أميركية على الإفراج بأنه غير دقيق.

ضريح الدبلوماسي الراحل بعد وصوله أمريكا

علي بن تميم: الثقافة لعبت دوراً محورياً في تطوير العلاقات الإماراتية - المصرية

د. علي بن تميم رئيس مركز أبوظبي للغة العربية

«وكالات» : قال د. علي بن تميم، رئيس مركز أبوظبي للغة العربية، إن الثقافة لعبت دوراً هاماً في العلاقات بين دولة الإمارات العربية وجمهورية مصر العربية.

جاء ذلك في مقابلة أجراها بن تميم مع برنامج «أطياف» الذي تقدمه الإعلامية المصرية د. صفاء النجار على تلفزيون «الحياة»، في ختام فعاليات معرض القاهرة الدولي للكتاب في دورته 54.

واستطرد د. علي بن تميم، في حديثه حضور الفنانة المصرية الراحلة أم كلثوم للغناء احتفالاً بإعلان قيام دولة الإمارات العربية المتحدة 1971، باعتباره أحد المظاهر الكبرى التي تؤكد على دور الثقافة في تعزيز العلاقات بين الدول، كما أكد أن التعاون في مجال الإعلاء من شأن اللغة العربية وصناعة الكتاب لعب دوراً كبيراً في العلاقات بين الإمارات ومصر.

وبين أن معرض القاهرة الدولي الذي انطلق تحت شعار «على اسم مصر– معاً: نقرأ.. نفكر.. نبدع»، يحمل رسالة التعاون والتفكير والإبداع، وهي في صميم عمل اللغة ومركز أبوظبي للغة العربية، وفي صميم تفكير الناشرين ومعرض القاهرة الدولي للكتاب.

وتحدث رئيس مركز أبوظبي للغة العربية، عن التعاون بين معرض أبوظبي الدولي للكتاب ومعرض القاهرة الدولي للكتاب، وأكد أن النسخة الحالية تشكل فرصة سانحة لتبادل الخبرات وتقديم البرامج والفعاليات.

ولفت إلى أن معرض القاهرة يحظى بمشاركة دولية كبيرة ويقدم أكثر من 500 فعالية وبرنامج، قائلاً :» نريد من هذه الفعاليات أن تخدم العلاقات والتوجهات بين البلدين وتكون رافداً للتعاون والانفتاح».

وتطرق د. علي بن تميم، للحديث عن إسهامات المثقفين والكتاب المصريين، مشيداً بدور الدكتور صلاح فضل، الذي رحل عن دنيانا قبل فترة وجيزة، في نقل المقاربات النقدية للنص النقدي العربي، ودوره في التعليم بالنقد والأدب العربي، وتأسيس بعض المشروعات الثقافية المهمة في دولة الإمارات.

كما أثنى على دور المترجم المصري الراحل، محمد عناني، ودوره الكبير في ترجمة الأداب الكلاسيكية إلى اللغة العربية، ونقل الأدب العربي الحديث إلى اللغة الإنجليزية.

وأكد أن مركز أبوظبي للغة العربية، لديه علاقات قوية ومباشرة مع المثقفين والباحثين والمترجمين المصريين، الذين يتم دعوتهم إلى المؤتمرات في الإمارات ومعرض أبوظبي للكتاب، ويقدم لهم المنح للبحث والتأليف، والاشتراك معهم في نقل الكتب من اللغات الأخرى إلى اللغة العربية.

التوتر يشتد بين «اتحاد الشغل» والرئيس التونسي

قيس سعيد ورئيس اتحاد الشغل التونسي

«وكالات» : قال الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل نور الدين الطبوبي، الجمعة، إن الرئيس التونسي قيس سعيد اختار الطريق الخطأ، في انتقاد علني لخطابه مؤخراً بالثكنة العسكرية بالعوينة.

كان سعيد ألقى كلمة بثكنة العوينة بحضور قياديين من الأمن قال خلالها، إنه يخوض معركة تحرير للحفاظ على الدولة، كما انتقد الإضرابات النقابية واتهمها بالتخفي وراء «مآرب سياسية».

وكشف الخطاب عن حالة توتر مع اتحاد الشغل ذي النفوذ القوي في تونس، والذي أعلن عن اجتماع لهيئته الإدارية اليوم للاتخاذ خطوات للرد على سعيد.

وقال الطبوبي الجمعة، «الرئيس اختار الطريق الخطأ. وكان عليه من باب الحكمة توحيد الشعب بعد فشل مسار الانتخابات في الدور الأول والثاني».

كما وصف الطبوبي خطاب سعيد داخل الثكنة «بخطاب تهديد ووعيد»، مضيفا أن الرئيس «يريد أن يقول إن القوات المسلحة تقف وراءه بينما يتمثل دورها في حماية الوطن من كل الاختراقات والتدخل الأجنبي».

وساند الاتحاد خطوات الرئيس سعيد بإعلانه التدابير الاستثنائية في 25 يوليو 2021 وحله البرلمان المنتخب في 2019، لكنه اعترض لاحقاً على سياسة الرئيس في إدارة البلاد واتخاذ قرارات مصيرية من دون تشريك للقوى الوطنية والسياسية.

وبدأ الاتحاد مع منظمات أخرى في صياغة «مبادرة انقاذ» قال، إنه سيعرضها على الرئاسة.

ولم يصدر عن الرئيس التونسي أي تعليق بشأنها.

وتعاني تونس من أزمة مالية واقتصادية خانقة وسط ضغوط متزايدة للاتفاق حول إصلاحات جوهرية وضمان البدء بتطبيقها، من أجل الحصول على اتفاق قرض من صندوق النقد.

وأبدى اتحاد الشغل تحفظات بشأن الإصلاحات التي تخص المؤسسات العمومية وخفض الدعم والتحكم في كتلة الأجور.

فرنسا تنتقد تأخر الإصلاحات الملحة في بيروت

لبنان : انتقادات لبطء التحقيق باغتيال معارض لحزب الله

الناشط اللبناني الراحل لقمان سليم

«وكالات» : طالبت عائلة الباحث والناشط السياسي لقمان سليم، في الذكرى الثانية لاغتياله، الأمم المتحدة ببعثة تقصي حقائق تنظر في احتمال وجود رابط بين مقتله وانفجار مرفأ بيروت المروّع.

وأعرب أربعة خبراء حقوقيون مستقلون في الأمم المتحدة، عن قلقهم العميق من بطء التحقيقات في جريمة اغتيال سليم، المعارض بشراسة لحزب الله، مطالبين السلطات اللبنانية بضمان محاسبة قتلته.

وقالت زوجة سليم الألمانية اللبنانية مونيكا بورغمان الجمعة، خلال تجمّع في ذكرى الاغتيال شارك فيه سفارء غربيون: «نود من بعثة تقصي حقائق أن تنظر في انفجار المرفأ وكذلك في ثلاثة اغتيالات تلته وقد تكون مرتبطة به»، مشددة على أن التحقيق وحده يمكن أن يظهر ما إذا كان من ترابط أم لا.

في 4 فبراير 2021، عثر على سليم، 58 عاماً، مقتولاً برصاصات عدة داخل سيارته في قرية في جنوب لبنان، غداة بلاغ من أسرته حول فقدانها الاتصال به أثناء عودته من زيارة صديق له في المنطقة التي تعد من أبرز معاقل حزب الله، القوة العسكرية والسياسية الأبرز في البلاد.

وعُرف سليم بمواقفه المعارضة لحزب الله. ورغم انتمائه الى الطائفة الشيعية بالولادة، كان علمانياً ومتمرداً على السياسات التقليدية ورافضاً للطائفية. وفي الكثير من مداخلاته التلفزيونية قبل اغتياله، اعتبر أن حزب الله يأخذ لبنان رهينة لإيران.

وتحدّث في إحدى آخر إطلالاته عن علاقة للنظام السوري بنيترات الأمونيوم التي كانت مخزنة في مرفأ بيروت قبل انفجارها في 4 أغسطس 2020.

وجاء مقتل سليم بعد اغتيال شخصين آخرين هما العقيد المتقاعد من الجمارك منير أبو رجيلي في 2 ديسمبر 2020 والمصور المستقل جو بجاني في 21 من الشهر ذاته، من دون أن تتضح أسباب وملابسات قتلهما. لكن تقارير صحافية محلية رجحت وجود علاقة بين مقتلهما وانفجار المرفأ.

وقالت بورغمان لوكالة فرانس برس إن التحقيق المحلي في قضية سليم «لم يحرز تقدماً منذ عامين جراء ضغوط سياسية» في بلد لم تبلغ فيه التحقيقات في عشرات الاغتيالات السياسية خواتيمها. والتحقيق في انفجار المرفأ، ثالث أكبر انفجار غير نووي في العالم، معطل ويثير انقساماً سياسياً وطائفياً وبين المراجع القضائية ذاتها.

وأثار اغتيال سليم الباحث الذي انهمك بتوثيق ذاكرة الحرب الأهلية (1975–1990) وتعزيز قيم المواطنية والمساواة، صدمة في لبنان.

وأعرب أربعة مقررين خاصين معنيين بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء في بيانهم الخميس عن غضبهم لعدم تحديد هوية أي شخص مسؤول عن اغتياله.

وقالوا إن «تسليط الضوء على الظروف المحيطة بمقتل لقمان سليم وتقديم المسؤولين إلى العدالة هو أيضاً جزء من التزام الدولة بحماية حرية الرأي والتعبير».

ووجّه سياسيون وإعلاميون أصابع الاتهام في الاغتيال الى حزب الله. وتقول العائلة إن الحزب هدّد سليم أكثر من مرة أبرزها في ديسمبر 2019، حين تجمّع أشخاص أمام منزله في حارة حريك في الضاحية الجنوبية لبيروت، مرددين عبارات تخوين، وألصقوا شعارات على سور حديقته بينها «حزب الله شرف الأمة» و«المجد لكاتم الصوت».

وحمّل سليم آنذاك الأمين العام لحزب الله حسن نصرالله ورئيس حركة أمل نبيه بري (رئيس البرلمان) مسؤولية ما جرى و«ما قد يجري» له ولعائلته ومنزله.

من ناحية أخرى انتقد السفير الفرنسي المكلّف بتنسيق الدعم الدولي للبنان بيار دوكان الجمعة، من بيروت «بطء» تنفيذ إصلاحات ملحة من أجل حصول البلاد على مساعدة من صندوق النقد الدولي.

وأعلن الصندوق في أبريل توصله إلى اتفاق مبدئي مع لبنان على خطة مساعدة بقيمة ثلاثة مليارات دولار على أربع سنوات. لكن تطبيقها مرتبط أيضاً بالتزام السلطات تنفيذ إصلاحات في قطاعات عدّة.

وقال دوكان في لقاء مع عدد من وسائل الإعلام بينها وكالة فرانس برس، في ختام زيارة استمرت يومين، إن الإصلاحات «بطيئة حقاً» لافتاً إلى «بعض التعديلات الصغيرة التي تسير في الاتجاه الصحيح» من جانب السلطات اللبنانية.

ومن بين الإصلاحات المسبقة إقرار قانون موازنة عام 2022 الذي صدر «متأخراً» وفق دوكان، بينما لم يبصر النور بعد قانون «كابيتال كونترول» يقيّد عمليات السحب وتحويل العملات الأجنبية من المصارف، وتشريعات تتعلق بإعادة هيكلة القطاع المصرفي وتعديل قانون السرية المصرفية.

وأوضح دوكان «لا يوجد حل آخر غير صندوق النقد الدولي من أجل جلب الرساميل والمصداقية والثقة وتقليل الفوارق» الاجتماعية على وقع الانهيار الاقتصادي المتمادي الذي بات معه أكثر من ثماني في المئة من السكان تحت خط الفقر.

ويشهد لبنان منذ 2019 انهياراً اقتصادياً صنّفه البنك الدولي من بين الأسوأ في العالم، خسرت معه العملة المحلية نحو 95 في المئة من قيمتها. وتحول الانقسامات السياسية دون انتخاب رئيس للبلاد منذ أكثر من ثلاثة أشهر وسط شلل حكومي وبرلماني وقضائي على نطاق واسع.

وجاءت زيارة الدبلوماسي الفرنسي إلى بيروت في إطار مهمة تتعلق بدعم فرنسا للنهوض بقطاع الطاقة في لبنان، لا سيما مشروع استجرار الغاز من مصر والكهرباء من الأردن عبر سوريا.

وقال دوكان الذي زار الأردن ومصر قبل بيروت إن البلدين «أعربا عن حسن نية للغاية وأعلنا جهوزهما من الناحية التقنية لتزويد لبنان بالغاز والكهرباء».

ووقع لبنان العام الماضي اتفاقاً مع الأردن لاستجرار الكهرباء وآخر مع مصر لاستجرار الغاز عبر سوريا.

وأعلن مسؤولون لبنانيون مراراً تبلّغهم من مسؤولين أمريكيين إستثناء الأطراف المعنيين بالاتفاقين من العقوبات المفروضة على سوريا في إطار قانون قيصر. إلا أنه لم يتم تطبيق الاتفاقين بعد.